

سجال

سجال بين المحافظ وسعد

أثار الخبر الذي نشرته «الأخبار» أمس بشأن عدم وجود نقاط أمنية في مرفأ صيدا التجاري الجديد، وسط حركة دخول لافتة للبواخر، سجلاً في عاصمة الجنوب، ورداً على ما أُدلى به النائب أسامة سعد من أنه راجع محافظ الجنوب منصور ضو حول الأمر، من دون أن يلقى جواباً، نفى ضو في بيان أن يكون سعد قد راجعه بهذا الخصوص، واللافت أن ضو اكتفى بالنفي من دون أن يتوقف عند جوهر القضية، فلم يعط تفسيراً أو تعليقاً للكالية التي تعتمد لحركة البواخر، في ظل عدم إنجاز الأشغال في المرفأ وافتتاحه رسمياً وعدم استحداث نقاط أمنية أو إدارية.

في المقابل، أصدر سعد بياناً استهجن فيه نفي ضو، قائلاً: «منذ مدة غير قصيرة، بدأت البواخر التجارية تدخل إلى المرفأ الجديد، وترسو بمحاذاة رصيف المرفأ لمدة متفاوتة، على الرغم من غياب أي وجود للأمن العام أو الجمارك، وهو ما يحمل خطر حصول تهريب للبضائع، أو الأشخاص، أو المتنوعات، وحتى اختطافاً أمنية، والغريب في الأمر، أنه في الوقت الذي تفرض فيه على الزوارق المحلية الصغيرة، مثل زوارق الصيد وزوارق النزهة، الحصول على تصريح لكي تتحرك في البحر، كما تخضع للرقابة، فإن البواخر التجارية الكبيرة القادمة من الخارج، والتي تفوق بحجمها حجم كل الزوارق المحلية مجتمعة، تدخل إلى المرفأ الجديد وتخرج منه ولا من يسأل». سعد أكد «أهمية الاستفادة من الأسمام التي تم إنجازها من المرفأ لاستيعاب أكبر عدد من البواخر التجارية وضرورة استكمال إنشائهات بأسرع وقت، لكن ينبغي أن يتم كل ذلك ضمن الضوابط الأمنية والقانونية وتحت إشراف الأجهزة الأمنية والجمركية المعنية وليس وفق رغبة كرامي، عندما قيل أنها في فترة استقلالها التامت واقرت الدستور موازنة 1969».

من دون بواب»، وختم سعد بيانه بالقول: «كان من واجب المحافظ وهو الممثل المباشر للسلطة المركزية، والمعني بحفظ الأمن من موقعه كرئيس لمجلس الأمن الفرعي في المحافظة، أن يبادر إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تمنع حصول هذا الخرق ذي الأبعاد الأمنية والمالية والاقتصادية من خلال طلب استحداث نقاط للأمن العام والجمارك في المرفأ الجديد. كما كان من واجبه بعد حصول الخرق أن يتخذ الإجراءات الضرورية لمنع تكراره. ولا يعفيه أبداً من المسؤولية ادعاؤه عدم تلقي أي إخبار». وطالب سعد وزير الداخلية ورئيس الحكومة بوضع اليد على هذه القضية لما تحمله من خسائر ومخاطر محتملة على مدينة صيدا وعلى لبنان عموماً.

(الأخبار)

في الواجهة

محاسبة المواعيد التقديرية والمهلل الدستورية،مت المفترض حالة الموازنة الي البرلمانب في ايلول، كي يباشر مناقشتها في بدء العهد الحادي الثاني الذي انتهت مطلع السنة الجديدة، على ان يذهب الي عهد استثنائي خلك كانون الثاني حتل انجازها قبل نهايته

الاعمال الذي غدا عرفاً قبل ذلك بوقت طويل، اعتمده الرؤساء المتعاقبون عندما يستقبل رؤساء الحكومات، فيطلب منهم رئيس الجمهورية «تصريف الاعمال» الي حين تاليف حكومة جديدة.

يعزو رئيس المجلس موقفه الجديد الي رغبته في استعجال اقرار الموازنة، ان «ربما طال تاليف الحكومة بينما نحن محكومون بمهل دستورية ملزمة، اريد منها ان تجتمع وتدخل اصلاحات مؤتمر سيدر في من الموازنة، وترسلها الي، فاعتك على انجازها في المجلس الي حين الوصول الي حكومة جديدة، لا نضع عندئذ الكثير من الوقت كما فعلنا حتى الآن».

بضيف: «انا لا اعطي الحكومة مخرجاً ولا اعونها، ولا اطلب من اجتماعها الا الموازنة فقط لا غير. لان المهمة الاولى للحكومة الجديدة هي الموازنة وستنكب عليها في جلسات، ولان احداً لا يعرف متى ستتالف، استعجلها ارسال الموازنة الي للضرورة احكام». قبل بزي، كان سلفه الرئيس حسين السبيعي اول من ذكر بسابقة «موازنة 1969» في 3 ايار 1988 توجه الي الدكتور ادمون رياط بساله رايه بشأن جدل سياسي ودستوري نشب آنذاك حيال صواب القيام مجلس النواب للتشريع في ظل حكومة مستقبلية، رغم ان المجلس - بحسب السبيعي - سار «على عقد جلسات تشريعية في ظل حكومات مستقبلية، لاسيما خلال عام 1969 عندما

في العودة الي محاضر مجلس النواب، فإن موازنة 1969 اقرها المجلس في اربع جلسات قدها ما بين 18 شباط 1969 و24 منه، ايان وجود الرئيس صبري حمادة على راسه، ما يعني ان احالة حكومة كرامي عليه مشروع القانون سبق هذا التاريخ. بعد شهرين في 24 نيسان تقدم انت في جلسة مجلس النواب ثم سلمها الي رئيس الجمهورية شارل حلو في 18 شباط 1969 و24 منه، ايان وجود جديدة الا انه جُعد مهمته، واقعا بين ناري الجيش اللبناني والمفاوضة الفلسطينية في انحاء شتى من البلاد الي حين التوصل الي اتفاق القاهرة في 3 تشرين الثاني. عندئذ، بانقضاء

موازنة 1969 شهرت من استقالة الحكومة

اغدق المسؤولون المعنيون بتاليف الحكومة الموعود الإيجابية في ما خُصّ لحدة العهد. وعود بُنيت على اعادة تكليف الرئيس ميشال عون المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم إحياء المبادرة، وقبول عون التنازل عن مقعد من حصته لل«لقاء التشاوري»، حتى يوم الثلاثاء الماضي، كانت الأمور موضوعة على السكة الصحيحة للحل، على الرغم من استمرار حالة الاعتذار عن الواجب والمهمة المكلف بها، التي يعيشها رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري. ولكن دخول الوزير جبران باسيل على الخط، وقوله إنه قدم خمس



زبي: دعوى الحكومة محصورة بالموازنة فقط لا غير (حسن ابراهيم)

ثلاثة اسابيع صدرت مراسيم الحكومة الجديدة في 25 تشرين الثاني، ومثلت ببيانها الوزاري امام مجلس النواب في 4 كانون الاول، وحازت ثقته في 6 كانون الاول.

منذ 24 نيسان الي 18 كانون الاول، موعد الجلسة الاولى التي تلت جلسة النواب يوماً جراء الأحداث والاعمال العسكرية آنذاك. ما يعني ان موازنة 1969 كانت قد انجزت سلفاً، لدى السلطتين الاجرائية والتنفيذية، قبل ولوج الازمة الحكومية - الاولى في تاريخ لبنان حتى ذلك الوقت - باستمرارها سبعة اشهر بالكمال والتمام.

مفارقة ذلك الحدث ان كرامي كان رئيس حكومة مستقبلاً، ورئيساً صخ الافتراض ان حكومة كرامي متكلفاً، ورئيساً متكلفاً معتمداً على عقد استثنائي، برئاسة حمادة قبل ولوج الازمة الحكومية - الاولى في تاريخ لبنان حتى ذلك الوقت - باستمرارها سبعة اشهر بالكمال

بعيداً من اي مقارنة، او تشبيه المعنية، وتحديداً «اللقاء التشاوري»، وبحسب معلومات «الأخبار»، فقد مسؤوليياتهم الوطنية وتسهيل عملية التشكيل».

افكار عدهً طرحها باسيل، واحدة منها هي ان «يقترح رئيس جولة مفاوضات الجديدة، وكأنهم نواب اللقاء التشاوري من بينها الوزير»، كما تقول مصادر في فريق 8 آذار. يسعى باسيل الي هذا المخرج، كونه «معتزماً على تسمية كل من مستشار النائب فيصل كرامي عثمان مجذوب ومرشح جمعية المشاريح الخيرية الإسلامية طه ناجي». إلا أن النجاح ليس مكتوباً لهذا الاقتراح، لغياب إمكانية تسوية، بين القوى

سياسية

السياسة

السبت 5 كانون الثاني، 2019 العدد 3655

مقال

تطويق، إيران واجتذاب سوريا: سيناريو قديم بنسخة جديدة

هيام القصيفي

حين كادت مراسيم تاليف الحكومة تصدر لمرتين متتاليتين: كان اعتقاد القوى السياسية المعنية أن كلمة السر أتت من الخارج، وأن الجميع التزم بها، لكن الحكومة لم تتألف، على رغم أن الانطباع السائد أن حزب الله وهو العنصر الأول بالتأليف، مستعجل لإنهاء هذه الازمة وتشكيل الحكومة. في حين أن العهد الذي يفترض هو والتيار الوطني الحر أن يكونا متقدمين على الحزب برغبتهما بتأليف الحكومة، يتريثان ويضعان شروطاً في إطار المفاوضات الجارية.

إذا كان السؤال ما هي قدرة التيار، ورئيسه على المناورة إلى هذا الحد، ومنع حزب الله من تحقيق رغبته، فإن خصومه يضعون في المرتبة الأولى جواباً واحداً هو رئاسة الجمهورية التي يضعها الوزير جبران باسيل في إطار الشروط السابقة للتأليف، والتي تجعل المفاوضات داخلية بحت. لأن الفرصة الحالية مناسبة للضغط والاستحصال على أفضل العروض التي تؤسس للمستقبل، ما دام الرئيس ميشال عون موجوداً في سدة الرئاسة. وإذا كان السؤال الثاني ما هي العناصر الخارجية التي تضع الحكومة في مهب الريح، الجواب متعدد الوجوه ربطاً بجمة تطورات اقليمية تبدأ في سوريا، ثمة انتظارات كثيرة يراقبها المعنيون بحكومته، وهو ما عثرت عنه مناقشات مجلس النواب في جلسة استقالته في 24 نيسان، وبالذات مدخلات أقطاب ورؤساء كتل لها وزاؤها في الحكومة كادوار حنين وادمون رزق وكمال جنبلاط وكميل شمعون وعبدالله اليافي وصائب كانون الثاني 1970 وفي 27 و28 منه، 1969 كانت قد انجزت سلفاً، لدى الدين وكامل الاسعد، قبل ان يفاجئ الجميع باستقالته في السطر الخليجية الاخيرة. لأن ثمة شعوراً أن ما بين 6 كانون الاول 1969 و26 كانون الثاني 1970 يكون النقضي شهر على حكومة كرامي، هل تراها في الواقع الداخلي، فهؤلاء يتناهب مخاوف سلام وعادل عسيران و بهيج تقي الدين وكامل الاسعد، قبل ان يفاجئ الجميع باستقالته في السطر الاخير من بيانه.

ما بين 6 كانون الاول 1969 و26 كانون الثاني 1970 يكون النقضي شهر على حكومة كرامي، هل تراها في الواقع الداخلي، فهؤلاء يتناهب مخاوف سلام وعادل عسيران و بهيج تقي الدين وكامل الاسعد، قبل ان يفاجئ الجميع باستقالته في السطر الاخير من بيانه.

يستطيعون أن يفهموا أن تكون هذه لحظة تسجيل مكسبات سياسية معينة أو تغيير في النظام، فهذا ليس توقيته ولا «مناسيته»، وراي باسيل أن «يربط تشكيل الحكومة بالاستحقاق الرئاسي عيب في حق ذكاء اللبنانيين، فكيف تعرقل الأفكار التي تقدمها»، ورأى على سؤال عن رفض إعطاء «كتل لبنان القومي» الثلث المعطل، أجاب باسيل أن «حزب الله عثر عن رايته مباشرة على لسان السيد نصر الله، ولكن الصيغة تعرقلت مسؤول، والصيغ التي يوافق عليها الحزب تؤكد أن لا مشكلة لديه حول هذا الموضوع»، تكرار باسيل بأن «حزب الله لا يفت عثرة بوجه حصول



الفلسطينية المتزامنة مع تظاهرات وصدامات في الشارع اوقعت قتلى انتظر كرامي اتفاق العماد اميل بسناني وباسر عرفات لتاليفها، وينظر الحريري اليوم الوزير جبران باسيل. منذ 24 نيسان الي 18 كانون الاول، موعد الجلسة الاولى التي تلت جلسة النواب يوماً جراء الأحداث والاعمال العسكرية آنذاك. ما يعني ان موازنة 1969 كانت قد انجزت سلفاً، لدى السلطتين الاجرائية والتنفيذية، قبل ولوج الازمة الحكومية - الاولى في تاريخ لبنان حتى ذلك الوقت - باستمرارها سبعة اشهر بالكمال

مفارقة ذلك الحدث ان كرامي كان رئيس حكومة مستقبلاً، ورئيساً صخ الافتراض ان حكومة كرامي متكلفاً، ورئيساً متكلفاً معتمداً على عقد استثنائي، برئاسة حمادة قبل ولوج الازمة الحكومية - الاولى في تاريخ لبنان حتى ذلك الوقت - باستمرارها سبعة اشهر بالكمال

بعيداً من اي مقارنة، او تشبيه المعنية، وتحديداً «اللقاء التشاوري»، وبحسب معلومات «الأخبار»، فقد مسؤوليياتهم الوطنية وتسهيل عملية التشكيل».

افكار عدهً طرحها باسيل، واحدة منها هي ان «يقترح رئيس جولة مفاوضات الجديدة، وكأنهم نواب اللقاء التشاوري من بينها الوزير»، كما تقول مصادر في فريق 8 آذار. يسعى باسيل الي هذا المخرج، كونه «معتزماً على تسمية كل من مستشار النائب فيصل كرامي عثمان مجذوب ومرشح جمعية المشاريح الخيرية الإسلامية طه ناجي». إلا أن النجاح ليس مكتوباً لهذا الاقتراح، لغياب إمكانية تسوية، بين القوى

سياسة

تطويق، إيران واجتذاب سوريا: سيناريو قديم بنسخة جديدة

ترطب احتمالات التدهور العسكري بالضغط الأميركي الذي تسعى إليه إيران، ترامب لتطويق إيران أكثر فاكتر، وتعزيز نفوذ خصومها في العراق وسوريا. هذا الرهان على الدور الأميركي واستكشاف مدى جدية، معززاً بمصالح روسيا في تحقيق توازن مع إيران وتركيا ونسبة تثبيت نظام الرئيس السوري بشار الأسد إليها في الدرجة الأولى ومراعاة مصالح إسرائيل والدول العربية الممولة للإعمار، وبنين حصتها منه. من شأنه أن يشكل عنواناً أساسياً للمرحلة المقبلة، في ساحات التجاذب ومنها لبنان.

ولا يمكن التعامل مع كل ذلك، من دون الأخذ في الاعتبار ما تريده إيران، التي لا يمكن أن تتراجع أمام هذا المد وتقلص نفوذها من دون مواجهة، في العراق أو اليمن وسوريا ولبنان. ما يعنينا، انعكاس هذا التوضع العربي والضغط الأميركي على الواقع الداخلي، فما يظهر حتى الآن أن سوريا وحلفائها لا يريدون تدوير الزوايا مع خصومهم، وبدوا يظهرن أكثر تشدداً في ترجمة «الانتصار السوري»، من خلال ارتفاع

اللجة والأداء، بعدما باتوا مرتاحين لتطور مسار الحدث العسكري وسيطرة النظام على مناطق النزاع، ما يرسم في الأفق معالم مواجهة جديدة بين خصوم سوريا من جهة (وإن باتوا قلة في الحكومة) وحلفائها في الحكومة الجديدة. في حين أن موقف حزب الله يبدو أكثر تريثاً، على رغم أنه مستعجل لإنهاء ملف الحكومة، بفعل الضغط والعقوبات التي تريد واشنطن التشدد فيها. إلى حد أن هناك من يعتبر أن حزب الله الذي يقول إنه سينال في النهاية ما يريده، يفتقد حرية الحركة نفسها التي جعلت من التيار الوطني يقوم بكل هذه المناورات، فالأسباب نفسها التي تجعله مستعجلاً باتت تقبده، من سوريا إلى العراق وإلى اليمن والامتخات المفتوحة مع إسرائيل. وخصومه يتحدثون عن سلسلة من المحطات، تجعله على مفترق طرق متشابكة، نتيجة الضغوط التي تواجهه. ولعل هذه التشابكات هي التي تجعله يضغطون عليه مستفيدين من عامل الوقت لتحصيل مكاسب أكثر.

السياسة

ان يعترف بتمثيل اللقاء التشاوري، الانتخابات النيابية الاخيرة غيرت المعادلات السياسية، وجملت من النواب السنة المستقلين بوزراء واقعية، وهناك من يتنكر لحقهم، ولا يريد ان يعترف بتمثيلهم ودورهم في المعادلة السياسية اللبنانية، وهذا ما فتح الباب واخرج الغاريت السياسية دفعة واحدة، اعتقد ان فتح الملف الرئاسي هو الذي يعطل بشكل او باخر، ومن اكثر من فريق (الأخبار)